لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها اربعة الاول الا
يزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قايم برفع قايم
ولا يجوز نصبه واجاز ذلك بعضهم الثاني ان لا ينتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قايم فلا يجوز نصب قايم خلافا لمن اجازه الثالث ان لا يتقدم خبرها
على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قايم
زيد فلا تقول ما قايما زيد وفي ذلك خلاف فان كان ظرفا او مجر
ورا قدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في
ما حينئذ هل هي عاملة ام لا فمن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار
والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما في موضع
رفع على انهما خبران للمبتدا الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر
كلام المصنف فانه شرط في اعمالها ان يكون المبتدا والخبر بعد ما على
الترتيب الذي زكن اي علم ويعني به ان يكون المبتدا مقدما والخبر
موخرا ومقتضاه انه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيا سوا كان الخبر
ظرفا او جارا او مجرورا ام غير ذلك وقد صرح بهذا في غير هذا
الكتاب الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف
ولا جار ومجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد اكل فلا يجوز
نصب اكل ومن اجاز بقا العمل مع تقدم الخبر يجيز بقا العمل مع تقدم ٥
المعمول بطريق الاولى لتاخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في
الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله باجنبي وهذا غير
موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا لم ٥
يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا لان الظروف
والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وهذا الشرط ٥
مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا
كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان
تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قايم فلا يجوز نصب قايم واجازه

بعضهم

بعضهم الشرط السادس ان لا يبدل من خبرها موجب فان ابدل
بطل عملها نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به فبشي في موضع رفع خبر
عن المبتدا الذي هو زيد ولا يجوز ان يكون في موضع نصب خبر عن
ما واجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسيله يحتمل
للقولين المذكورين اعني القول باشتراط ان لا يبدل من خبرها موجب
والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو
ما زيد بشي الى اخره استوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم
واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال
قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت
اللغتان في انه مرفوع وهولاء هم الذين شرطوا في اعمال ما ان لا يبدل
من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد
انه يكون مرفوعا سوا جعلت ما حجازية او تميمية وهولاء هم الذين
لم يشترطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من ٥
القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني والتطويل لا يليق بهذا المختصر ٥

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ    مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما ان يكون مقتضيا للايجاب
اولا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك
نحو بل ولكن فتقول ما زيد قايما لكن قاعد او بل قاعد فيجب رفع
الاسم المعطوف على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير لكن هو قاعد
ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر ما لان ما لا تعمل في الموجب
وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز
الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قايما ولا قاعدا ويجوز
الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر لمبتدا محذوف والتقدير ولا هو
قاعد فهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم
بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع في غيرهما ٥ والله سبحانه اعلم ٥

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ    وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ